## في رسالة جوابية

# برلمان كردستان: تشكيل مفوضية انتخابات للإقليم حق كفله الدستور العراقي

**بغداد / المدى**

أكد برلمان إقليم كردستان ان تشكيل مفوضية مستقلة لانتخابات الإقليم حق دستوري له.

جاء ذلك في نص الرسالة الجوابية للبرلمان الى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ونشرها الموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني، أمس الخميس، على شبكة الانترنيت.

وأوضحت الرسالة ان موضوع تشكيل هيئة مستقلة للانتخابات في إقليم كردستان – العراق لا يتعارض مع أحكام الدستور العراقي الدائم في مادته (١١٠) الخاصة بالصلاحيات الحصرية للحكومة الاتحادية وكذلك المادة (١١٤) من الدستور، الخاص بالاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الإقليم.

وقالت: "بما ان الموضوع لم يرد ذكره ضمن الاختصاصات الحصرية والاختصاصات المشتركة ينبغي الرجوع الى حكم المادة (١١٥) من الدستور العراقي الدائم والتي تنص على ان: (كل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية يكون من صلاحية الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما)".

وأشارت رسالة البرلمان الجوابية الى ان تشكيل هيئة مستقلة للانتخابات والاستفتاء في الإقليم الواردة في المشروع المقدم جاء منسجما مع أحكام الدستور العراقي وغير متعارض معه لان صلاحيات الهيئة في المشروع تقتصر على تنظيم إجراء وتنظيم الانتخابات والاستفتاءات المحلية الخاصة بمؤسسات إقليم كردستان دون الانتخابات الاتحادية التي ستكون حصراً من اختصاص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

وتطرقت الرسالة الى استناد كتاب المفوضية الى حكم المادة (١٠٢) من الدستور العراقي الدائم، وذكرت ان التفسير غير وارد ومخالف للدستور والقانون لان تشكيل هيئة عليا للمفوضية في العراق لا يعني حجب هذا الحق عن الإقليم في تأسيس هيئة خاصة بها لإجراء الانتخابات والاستفتاءات المحلية مثل إجراء انتخابات برلمان كردستان – العراق وانتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي والبلديات داخل الإقليم، وان الدستور العراقي في مادته (١١٧/أولاً) اقر بإقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليما اتحاديا وكذلك حكم الفقرتين (أولاً وثانياً من المادة ١٢١) من الدستور العراقي التي تنص على ان:

أولاً- لسلطات الإقليم الحق في ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقاً لأحكام هذا الدستور باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية للسلطات الاتحادية.

ثانياً- يحق لسلطة الإقليم تعديل تطبيق القانون الاتحادي في الإقليم في حالة وجود تناقض او تعارض بين القانون الاتحادي وقانون الإقليم بخصوص مسألة لا تدخل في الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية)، وبما ان الموضوع لا يدخل ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية، فمن حق الإقليم دستوريا تأسيس الهيئة. وقالت الرسالة أيضاً ان السلطات في كردستان تلتزم بأحكام الدستور العراقي الذي صوت له ٨٠٪ من شعب العراق وهو القانون الأسمى والأعلى في العراق ويكون ملزما في أنحائه كافة ولا يجوز سن قانون يتعارض مع أحكام هذا الدستور، ان ما يقوم به برلمان كردستان بشأن تشريع قانون خاص بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات ينسجم مع أحكام الدستور، لذا فلا سند دستوري او قانوني لأي اعتراض وارد بشأن تشريعه.

ونوهت الرسالة، في الجانب الفني، ان عمل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان معالج من النواحي كافة بما فيها القرارات الذي ينبغي اتخاذها عند إعداد الخطط وتحديد المهام وتقسيم المسؤوليات والمتابعة والتقييم والتنفيذ وتسجيل الناخبين وتسجيل الكيانات السياسية والحملات الانتخابية وتنظيمها وإعداد التحضيرات لتنظيم الاقتراع من جميع الوجوه وعملية جمع وإدخال النتائج والتعامل مع الشكاوى الانتخابية وإعلان النتائج وإجراءات المصادقة عليها وسير العملية الانتخابية بأكملها فانه بإمكان الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في إقليم كردستان – العراق إصدار الأنظمة والقرارات والتعليمات الخاصة بسير العملية الانتخابية في الإقليم وتبقى هيئات ومكاتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق المسؤول المباشر لتنفيذ العمليات الانتخابية الاتحادية المتمثلة بانتخاب مجلس النواب العراقي ومجالس المحافظات غير المنتظمة في الإقليم والاستفتاء على التعديلات الدستورية للدستور الاتحادي كهيئة تابعة للمفوضية وعاملة في الإقليم وفق القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧.

واختتمت الرسالة بالقول ان معظم الدول التي تتبنى النظام الفيدرالي لها الحق في تأسيس هيئات مستقلة خاصة بها لإجراء الانتخابات والاستفتاءات الخاصة بالأقاليم ومنها على سبيل المثال الهند، كندا، ألمانيا، وغيرها...الخ، وان التنسيق بين الهيئات المماثلة هو أمر طبيعي.

## البيت الأبيض يرحب بأي حوار عراقي سوري

# المالكي: زيارتي دمشق حققت أهدافها.. والاتفاقات السابقة ستفعّل

**متابعة / المدى**

رحّبت الإدارة الأمريكية بالحوار الذي بدأه في دمشق الرئيس السوري ورئيس الوزراء العراقي.

وأعربت الولايات المتحدة عن ارتياحها للحوار الذي بدأه في دمشق الرئيس السوري بشار الأسد ورئيس الوزراء نوري المالكي الأمر الذي سيتيح مساعدة العراق على "اخذ مكانه مجدداً" في المنطقة.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية فيليب كراولي: "ندعم من دون أي شك الحوار بين سوريا والعراق".

وأضاف: "يجب ان يقيما علاقات بناءة حتى يتمكن كل طرف من لعب دور مناسب للمساعدة على عودة العراق الى مكانه في المنطقة".

واستقبل بشار الأسد الأربعاء الماضي نوري المالكي في زيارة أنهت لأكثر من عام التوتر بين البلدين الجارين والذي كان مرتبطا خصوصا بمسائل أمنية.

من جهته، قال المالكي إن زيارته العاصمة السورية حققت أهدافها، وستكون حافزا لتنفيذ الاتفاقيات السابقة مع دمشق، فيما لفت إلى أن الحكومة السورية أبدت دعمها تشكيل حكومة شراكة وطنية بعيدة عن التدخلات الخارجية، مؤكدا أن الملف الأمني كان في أولوية الملفات التي تمت مناقشتها خلال الزيارة.

وقال المالكي في حديث لعدد من وسائل الإعلام إن الزيارة تضمنت "مناقشة قضايا سياسية واقتصادية مشتركة بين البلدين منها توقيع اتفاقية اقتصادية لمد أنبوب نفطي إلى دمشق وتأسيس مجلس أعمال مشترك بين البلدين"، مبينا أن "العلاقة بين سوريا والعراق حتمية ولا يمكن الاستغناء عنها".

وكان المالكي قد وصل، صباح أمس الأول، إلى العاصمة السورية دمشق والتقى مع نظيره السوري أحمد ناجي العطري بدمشق، بعد اجتماعه بالرئيس السوري بشار الأسد، فيما وقع وزير النفط العراقي حسين الشهرستاني مع نظيره السوري سفيان علاوي اتفاقية اقتصادية لمد أنابيب النفط من الموصل إلى دمشق، وأكدت مصادر من داخل الاجتماع أن ملفي تشكيل الحكومة لم يناقشا في الاجتماع.

وأضاف المالكي أن "اللقاءات مع الرئيس السوري بشار الأسد وأعضاء الحكومة السورية كانت ودية وأبدى خلالها الجانب السوري تجاوبا طيبا مع القضايا العراقية"، مشيرا إلى أن "الزيارة كانت ناجحة وحققت أهدافها في توثيق العلاقات مع حكومة دمشق".

وتابع قائلا إن "الملف الأمني كان في أولوية الملفات التي تمت مناقشتها خلال الزيارة على أن يتولى المسؤولون الأمنيون من كلا البلدين بحث القضايا الأمنية بشكل اكبر خلال الفترة المقبلة"، لافتا إلى أن "الزيارة ستكون حافزا لتنفيذ اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة بين البلدين".

وأشار زعيم ائتلاف دولة القانون إلى أن "الحكومة السورية أبدت دعمها تشكيل حكومة شراكة وطنية تشارك فيها جميع المكونات السياسية وأنها تقف على مسافة واحدة من جميع الكتل"، مؤكدا أن "دمشق شددت على أن تشكيل الحكومة العراقية شأن داخلي ولا يمكن التدخل فيه".

وكان بيان صدر عن الحكومة السورية ذكر أن لقاء المالكي ورئيس الوزراء السوري محمد ناجي عطري تم خلاله بحث التعاون في مجالات النفط والغاز والطاقة الكهربائية والتأكيد على أهمية تفعيل اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين البلدين، وتطوير منظومة النقل البري والمنافذ الحدودية وتشكيل شركات مشتركة بين رجال الأعمال السوريين والعراقيين، وذلك بما يؤدي إلى توسيع آفاق التعاون بين البلدين وخدمة مصالحهما المشتركة وتسهيل انسياب السلع وزيادة حجم التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين.

يشار إلى أن دمشق حرصت على التأكيد أمام جميع قيادات الكتل السياسية العراقية التي استقبلتها خلال الفترة القريبة الماضية، على ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية عراقية.

على صعيد متصل، قال نائب رئيس حزب الدعوة الذي يتزعمه المالكي، أمس الخميس، إن الحكومة السورية أعلنت عن موقفها الايجابي تجاه مرشح التحالف الوطني لمنصب رئاسة الوزراء، مبيناً أن سوريا تؤيد اليوم تشكيل الحكومة العراقية وفقا للمستجدات السياسية.

وقال علي الأديب لوكالة كردستان للأنباء إن "موقف الحكومة السورية واضح جدا وهو إيجابي إزاء مرشح التحالف الوطني"، مبينا أن "السوريين يؤيدون تشكيل الحكومة العراقية وفق المستجدات السياسية على الأرض".

وأوضح الأديب أن "أصل زيارة المالكي لسوريا هو لتحسين العلاقات الثنائية التي تعثرت في السابق"، مشددا على أن "العراق مقبل على مرحلة جديدة يتأمل منها ان تعود علاقاته بأفضل ما يكون وأن يؤدي دوره الإقليمي ويستعيد دوره العالمي".

يذكر أن المالكي قد زار دمشق في ١٨/ آب من عام ٢٠٠٩ اي قبل يوم واحد من تفجيرات الأربعاء الدامي والتقى الرئيس السوري بشار الأسد وعدداً من المسؤولين، وكشفت مصادر إعلامية وقتها عن مطالبة المالكي الجانب السوري بتسليم عدد من المطلوبين إلى السلطات العراقية أبرزهم يونس الأحمد.

وكان رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري قد أجرى اتصالاً هاتفياً مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في التاسع من أيلول الجاري، كأول اتصال بين مسؤول سوري رفيع مع المالكي عقب انقطاع الاتصالات بين الطرفين بعد تأزمها في آب عام ٢٠٠٩، والذي يعد تحولاً كبيراً في الموقف السوري.

وكان وزير الخارجية السوري وليد المعلم قد أكد، في السادس من الشهر الجاري، أن هدف الاتصالات السياسية السورية سواء مع الكتل السياسية العراقية أو دول الإقليم هو حث الأطراف المعنية على الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية، فيما كشفت مديرة الإعلام في الخارجية السورية أن دمشق ستعيد سفيرها إلى بغداد حالما يعود السفير العراقي إلى دمشق.

وأكدت وزارة الخارجية العراقية، في ٢٥ من أيلول الماضي، أن إعادة التمثيل الدبلوماسي بين العراق وسوريا كانت خطوة متوقعة سبقتها خطوات ملحوظة اهتمت بتطور العلاقات بين البلدين، مؤكدة في الوقت نفسه أن مطالبة العراق الحكومة السورية بتسليم المطلوبين المتواجدين على أرضها والتي كانت سببا في قطع العلاقات بين البلدين بأنها مطالبات شرعية.

# الأنبار تطالب بالمشاركة في جولة تراخيص حقل عكّاز

**متابعة / المدى**

طالب مجلس محافظة الأنبار الحكومة المركزية بالمشاركة في مناقشات جولة تراخيص حقل عكّاز للغاز الطبيعي في وقت انتقد فيه عدد من أعضاء المجلس أداء وزارة التجارة في عملية توزيع سلع البطاقة التموينية.

وقرر المجلس استحداث قسم لمراقبة سير توزيع مفردات البطاقة التموينية في المحافظة، وانتقد عضو مجلس المحافظة سعد منسي عبد الله أداء وزارة التجارة وعملية توزيع مفردات البطاقة، وقال إن اللجنة ستقوم بالإشراف على المطاحن والمخازن التجارية في المحافظة.

على صعيد، متصل طالب رئيس الدائرة القانونية في مجلس محافظة الأنبار سعدون الدليمي وزارة النفط بمشاركة الحكومة المحلية في جولة تراخيص حقل عكاز للغاز الطبيعي، وذلك عملا بمواد دستورية تفرض على الحكومة الاتحادية إشراك الحكومة المحلية، ويعتزم مجلس محافظة الأنبار دراسة مشروع إلغاء البطاقة التموينية واستبدالها بمبالغ المالية.

وكان المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد قد أعلن في وقت سابق أن وزارته حددت العشرين من الشهر الجاري موعدا لإجراء جولة تراخيص ثالثة للاستثمار في ثلاثة حقول للغاز، مبيناً أن نحو ٤٥ شركة ستتنافس للفوز بهذه التراخيص.

وأوضح جهاد بان وزارة النفط حددت العشرين من تشرين الأول/ أكتوبر الجاري، موعداً لجولة تراخيص لاستثمار ثلاثة حقول للغاز تصل طاقتها الى ٣١٧ مليار متر مكعب، مشيراً إلى أن هذه الحقول الثلاثة هي حقل عكاز في محافظة الانبار، التي تعتبر من أهم الحقول وأكبرها، وحقل المنصورية في محافظة ديالى وحقل السيبة في محافظة البصرة.

وأضاف: ان الشركات التي تتنافس على هذه الحقول هي شركات عالمية معروفة ومن جنسيات مختلفة تم اختيارها وفق ادق المعايير الدولية في قطاع الاستخراج سواءً النفطية او الغازية.

وتابع: ان هذه الفعالية بدأت بطرح الحقول ودعوة الشركات للتنافس ثم أعقبها ورشة عمل في اسطنبول تم خلالها إعطاء الشركات معلومات تتعلق بهذه الحقول ثم جرى بيع حقائب المعلومات الى الشركات الراغبة لدخول التنافس.

وأشار جهاد الى ان وزارة النفط ستفضل العقد الذي يضمن أفضل فائدة للصناعة النفطية فضلا عن العقد الذي يجلب أفضل عائدات للشعب العراقي.

وختم موضحاً بان فعالية جولة التراخيص التي ستجري بعد عشرة أيام ستكون بشكل علني وشفاف أمام الشركات المتنافسة ووسائل الإعلام.

## على حد قولهم

### وزارات أمنية

ذكر القيادي في التيار الصدري نصار الربيعي ان الوزارات الأمنية لا يمكن إخضاعها للمحاصصة وإنما للتوافق.

وقال الربيعي إن الوزارات الأمنية لا يمكن ان تخضع للمحاصصة إنما يجب ان يكون هناك توافق عام وشامل من جميع الكتل على الشخصيات المرشحة الى هذه الوزارات، مبينا ان التيار الصدري يعرف القانون والدستور جيدا ولم يطالب بهذه الوزارات لأنها يجب ان تكون لمستقلين.

وبشأن اجتماع التحالف الوطني مع ائتلاف الكتل الكردستانية أوضح الربيعي ان الاجتماع تم تأجيله الى اليوم الجمعة بسبب انشغالنا بذكرى إحياء استشهاد محمد صادق الصدر، لافتاً الى ان التيار يضغط بشدة في ان يكون للمجلس الأعلى حضور فعلي باجتماعات التحالف الوطني.

### سيناريو

وصف عضو ائتلاف الكتل الكردستاني خالد شواني تصريحات القائمة العراقية بعدم دعمهم مرشح رئاسة الجمهورية من الائتلاف الكردستاني بأنه سيناريو جديد من السيناريوهات الأخرى للقائمة.

وقال شواني للوكالة الإخبارية للأنباء: "نحن في مفاوضات مع الكتل الأخرى ولن نتحالف مع أية كتلة سياسية ترفض الورقة الكردية المكونة من ١٩ بنداً".

### التحالف الوطني

جدد المجلس الأعلى تمسكه بالتحالف الوطني ورفضه الانضمام الى تحالف آخر، وقال عضو الائتلاف الوطني والقيادي في المجلس الإسلامي الأعلى قاسم محمد جلال "لا توجد نية لدى المجلس الأعلى لتشكيل تحالف آخر غير التحالف الوطني".

وقال جلال أمس الخميس ان" ما نرغب فيه هو تشكيل حكومة شراكة وطنية تنسجم مع الكتل السياسية في إدارة الدولة والبرنامج الواضح والأولويات المحددة.

## الهيجل: الوطني هو الكتلة الأكثر عدداً وعليه المضي في تشكيل الحكومة

# دولة القانون مستغرب من تناقض العراقية.. والوسط يكذب محور الـ ١٣٠

**متابعة / المدى**

أبدى ائتلاف دولة القانون أمس الخميس، استغرابه من مساعي القائمة العراقية الهادفة الى تشكيل تكتل سياسي ينافس بالعدد التحالف الوطني، واصفا مواقف العراقية بالمتناقضة بشأن تكوين الكتلة الأكبر بعد انتهاء الانتخابات.

وقال القيادي في دولة القانون خالد الأسدي في تصريحات صحفية أن "ما تسعى اليه العراقية عبر تصريحاتها من تشكيل تكتل او محور سياسي يوازي او يفوق بالعدد التحالف الوطني مناقض لمواقفها التي أعلنتها في وقت سابق".

وأوضح الأسدي أن "العراقية أعلنت أنه لا يمكن من الناحية القانونية أو الدستورية تكوين الكتلة الأكبر داخل مجلس النواب بعد انتهاء الانتخابات كما حصل في التحالف الوطني"..

لافتا الى أن "مساعي العراقية لتكوين هذا المحور الذي تتحدث عنه يتناقض مع موقفها الرافض لتكوين التحالفات بعد الانتخابات، مضيفا أنه "بالمحصلة النهائية لا يوجد تكتل من هذا القبيل او ما يسمى بالمحور السياسي".

وكان المتحدث باسم العراقية حيدر الملا قد أعلن لعدد من وسائل الإعلام المحلية، الثلاثاء، عن الانتهاء من تشكيل محور سياسي جديد بـ (١٣٠) عضوا يضم، المجلس الأعلى الإسلامي، وحزب الفضيلة، وتحالف الوسط العراقي إضافة الى القائمة العراقية بهدف تشكيل الحكومة.

لكن سرعان ما نفى تحالف الوسط العراقي ما ذكره المتحدث باسم العراقية وأكد ان الوسط لم يعقد اتفاقاً مع العراقية ولم يجتمع بممثلين عنها.

وبدأت العراقية بعد تسمية المالكي مرشحا لمنصب رئاسة الوزراء مطلع الشهر الجاري التحرك باتجاه المجلس الأعلى الإسلامي وحزب الفضيلة الإسلامي بهدف كسب الأصوات لتشكيل الكتلة الأكبر وسحب الصفقة القانونية من التحالف الوطني.

ويرى مراقبون سياسيون أن حسم الجدل بشأن تشكيل الحكومة وصل الى مراحله الأخيرة عبر تكثيف الاتصالات مع الطرف الكردي الذي يعد أساساً في تشكيل الحكومة لامتلاكه (٥٧) مقعدا من أصل(٣٢٥) مقعدا، وهذا معتمد على استحصال الأخير ضمانات من الأطراف السياسية لتنفيذ بنود ورقته التفاوضية.

وتتضمن مطالب الكرد التي طرحها الوفد المفاوض في بغداد منذ بدء جولة مفاوضاته في منتصف حزيران الماضي وترجمت الشهر الماضي بورقة تفاوضية في ١٩ نقطة أخذ ضمانات مكتوبة من الأطراف التي سيدخل معها في تحالفات بتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور العراقي، ومنح منصب رئاسة الجمهورية، إضافة الى إيجاد حلول مع بغداد بشأن العقود النفطية ومسألة ميزانية حرس الإقليم "البيشمركة"، وإجراء التعداد السكاني العام والالتزام بالدستور والنظام الفيدرالي، الى جانب إدخال تعديلات على آلية إقرار القوانين في مجلس الوزراء.

على صعيد آخر، نفى تحالف الوسط العراقي الذي يضم قائمة التوافق العراقي وقائمة وحدة العراق ما تحدثت به القائمة العراقية من انه اتفق معها على تشكيل تكتل سياسي جديد لمنافسة التحالف الوطني، مؤكدا أن هناك مرشحا للتحالف الوطني وعلى الجميع المضي بتشكيل الحكومة وفقاً لهذا التحالف.

وكان أعضاء في القائمة العراقية قد أدلوا بتصريحات (غير صحيحة) لعدد من وسائل الإعلام المحلية يوم الثلاثاء، أكدوا فيها الانتهاء من تشكيل تكتل جديد يضم ١٣٠ عضوا بهدف تشكيل الحكومة المقبلة بعد الاتفاق مع التحالف الكردستاني.

وقال القيادي في تحالف الوسط عمر الهيجل إن "تحالف الوسط العراقي لم يبرم أي اتفاق مع العراقية بشأن تشكيل تكتل جديد معها لتكوين الكتلة الأكبر والمضي بتشكيل الحكومة بعيدا عن التحالف الوطني".

وأبدى الهيجل استغرابه من التصريحات التي يدلي بها أعضاء في القائمة العراقية من العاصمة الأردنية عمان، مبينا أن "تحالف الوسط لم يجتمع بالعراقية ولم يبرم معها أي أتفاق".

وأوضح الهيجل أن "تحالف الوسط يؤكد أن هناك كتلة أكبر وهناك مرشحاً لهذه الكتلة لمنصب رئاسة الوزراء وهو نوري المالكي وعلى الجميع المضي قدما بتشكيل الحكومة وفق هذه المعطيات".

في غضون ذلك، أعلن الناطق الرسمي باسم حزب الفضيلة الإسلامي الدكتور باسم شريف ان موقف حزب الفضيلة الإسلامي واضح للجميع وهو جزء من التحالف الوطني ولا نية بتاتا لخروجه من التحالف وانضمامه لأي كتلة أخرى"، مشيراً إلى إنه "تم التأكيد من خلال لقاءاتنا مع القيادات المختلفة للقوى السياسية إن مرشح الحكومة الجديدة من التحالف الوطني حصراً".

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون